الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

فرع: العلوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

# مذكرة بعنوان:

# فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990- 2019م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي ".

إعـداد الطالبتين:

- بومناخ حنان.
- جناة بوالشعير.

تحت إشراف:

الأستاذ/ كروش صلاح الدين

## لجنة المناقشة

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| إبراهيم سالم ياسمينة | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| حيمر حمودي | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |
| أ/ كروش صلاح الدين | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية 2022/2021

# شكـر
# و عـرفـــا ن

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا وينفعنا

وغيرنا به.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذين "كروش صلاح الدين " "مرزوقي ياسر " المشرفين على هذا العمل الذي أفادونا بالنصائح والإرشادات من أجل أن يكتمل هذا العمل على أحسن صورة، فلك أستاذتنا منا أرقى وأسمى عبارات الشكر والتقدير.

كما لا يفوتنا التقدم بالشكر والتقدير إلى

أساتذة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة.

# ا هـد ا ء

بعد الصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه إلى من قال فيهما الله عز وجل: وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.
إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى الروح التي لم تغب من أذهاننا: جدي وجدتي رحمهم الله
إلى جميع إخوتي حفظهم الله ووفقهم إلى ما يحبه ويرضاه.
إلى جميع كتاكيت العائلة: وسيم، رسيم
إلى كل الزملاء والأحبة
إلى كل من جمعتني بهم رحلة الحياة وتعلمت منهم الكثير أهدي ثمرة جهدي.

** حنـان **

# ا هـد ا ء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:
إلى من بها أعلو وعليها أرتكز إلى القلب المعطاء إلى ينبوع الحنان والرحمة ،
إلى الشمعة التي أنارت دربي "أمي الحبيبة" حفظها الله وأطال في عمرها.
إلى من شجعني على المثابرة، إلى من دفعني لحب العلم والعمل "أبي الحبيب" حفظه الله وأطال في عمره.
إلى سندي وقوتي وشجاعتي، إلى من منحني العزيمة بمواصلة الدرب، إلى من علمني الصبر والاجتهاد
"زوجي العزيز" حفظه الله وأطال في عمره.
إلى عائلتي الثانية التي ساندتني عائلة زوجي
حفظها الله.
إلى رمز المثابرة والأمل، والشموع التي تضيء درب حياتي أخوايا العزيزان "علي و موسى" وأخواتي: "أمال، عزيزة، رفيقة وتفاحة" حفظهن الله ورعاهن.

إلى حنان من قاسمتني هذا العمل، وإلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.

** جـنــا ة **

## ملخص:

تناولت هذه الدراسة فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) حيث أصبحت السياسة النقدية منذ قانون 90-10 تمارس دور التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك وفق ما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة بشكل عام وظاهرة التضخم بشكل خاص بهدف مكافحة هذه الأخيرة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الدور الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية للحد من التضخم بالإستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي تمارس البعض منها في الجزائر بشكل يتناسب طبيعة وخاصية اقتصادها وتكون ذات فعالية في مجتمعها ونذكر من هذه الأدوات معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم، وقد تمكنت فعلا هذه السياسة من التعامل مع هذه الظاهرة والتخفيف من خطورتها خلال الفترة (1990-2019)



**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، التضخم، معدل إعادة الخصم، الجزائر.

***Abstract :***

This study deas with the effectiveness of monetary policy in stopping the economical inflation in Algeria during the period of (1990-2019) as this policy which is from the lau90-10 practices the influence of the size of the money supply with what it suits the economic conditions that appears in general and the economical inflation in specific seeking for an anti-inflation.

Beskids this study shows us the bi gruel the monetary policy to stop the inflation relying on Some direct and indirect tools that has been used in Algeria in a suitable way with its economic nature‘s, these tools approves its effectiveness in the society, Some of these tools are reserve rate were discount rate this policy has a big benefit in dealing with economical inflation and lessens its serious damage.

**Key words:** The monetary- the economical inflation- re- discount rate- Algeria.

## فهرس الموضوعات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| ملخص | / |
| فهرس الموضوعات | I |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة.** | |
| أولا: مقدمة. | 2 |
| ثانيا: إشكالية الدراسة. | 3 |
| ثالثا: فرضيات الدراسة. | 3 |
| رابعا: أهداف الدراسة. | 3 |
| خامسا: أهمية الدراسة. | 3 |
| سادسا: أسباب اختيار الموضوع. | 4 |
| سابعا: حدود الدراسة. | 4 |
| ثامنا: منهج الدراسة. | 4 |
| تاسعا: صعوبات الدراسة. | 4 |
| عاشرا: الدراسات السابقة. | 4 |
| احدى عشر: هيكل الدراسة. | 6 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم** | |
| تمهيد. | 9 |
| 1. السياسة النقدية. | 10 |
| 1.1. مفهوم السياسة النقدية وتطورها. | 10 |
| 1.1.1 مفهوم السياسة النقدية. | 10 |
| 2.1.1 تطور السياسة النقدية. | 10 |
| 2.1. أهداف السياسة النقدية. | 11 |
| 1.2.1 الأهداف الأولية للسياسة النقدية. | 11 |
| 2.2.1 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية. | 12 |
| 3.2.1 الأهداف النهائية للسياسة النقدية. | 13 |
| 3.1 أدوات السياسة النقدية. | 16 |
| 1.3.1 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية. | 16 |
| 2.3.1 الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية. | 17 |
| خلاصة | 18 |
| تمهيد | 19 |

| | |
|---|---|
| 2. التضخم | 20 |
| 1.2 ماهية التضخم. | 20 |
| 1.1.2 مفهوم التضخم. | 20 |
| 2.1.2 انواع التضخم. | 20 |
| 3.1.2 آثار التضخم. | 22 |
| 2.2 النظريات المفسرة للتضخم. | 24 |
| 1.2.2 النظرية الكلاسيكية. | 24 |
| 2.2.2 النظرية الكنزية. | 25 |
| 3.2.2 النظرية المعاصرة لكمية النقود. | 25 |
| 3.2 وسائل مكافحة ظاهرة التضخم. | 26 |
| 1.3.2 أدوات السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم. | 26 |
| 2.3.2 أدوات السياسة المالية في مكافحة ظاهرة التضخم | 27 |
| خلاصة | 28 |
| **الفصل الثالث: دراسة فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990- 2019).** | |
| تمهيد. | 30 |
| 1. السياسة النقدية في الجزائر (1990-2019). | 31 |
| 1.1. تطور السياسة النقدية في الجزائر | 31 |
| 2.1. أدوات السياسة النقدية في الجزائر. | 32 |
| 3.1. أهداف السياسة النقدية في الجزائر. | 35 |
| 2. تشخيص التضخم في الجزائر (1990-2019). | 37 |
| 1.2. أنواع وآثار التضخم في الجزائر. | 37 |
| 2.2. مؤشرات التضخم في الجزائر( 1990-2019) | 39 |
| 3.2. تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2019) | 44 |
| 4.2. تقييم السياسة النقدية في معالجة التضخم. | 45 |
| خلاصة | 47 |
| **خاتمة** | 49 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 53 |

- **قائمة الجداول:**


| الجدول | الصفحة |
|---|---|
| الجدول رقم(01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2019) | **32** |
| الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (1990-2019) | **34** |
| الجدول رقم(03): تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | **39** |
| الجدول رقم (04): تطور المؤشر الضمني PGDPفي الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | **41** |
| الجدول رقم(05): تطور لمعامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | **42** |
| الجدول رقم(06) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | **44** |

- **قائمة الأشكال**


| الشكل | الصفحة |
|---|---|
| الشكل رقم(01): المربع السحري لكالدور | **14** |
| الشكل رقم (02) تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك الCPI خلال الفترة (1990-2019) | **40** |
| الشكل رقم (03) تطور المؤشر الضمني(PGDP) في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | **41** |
| الشكل رقم(04) تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 | **43** |
| الشكل رقم(05) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) | **45** |

# الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

## أولا: مقدمة:

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر الوسائل استعمالا في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل معها.

والسياسة النقدية أخدت في الأوقات الحالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف التغيرات الاقتصادية ويظهر ذلك بوضوح من خلال الارتباط بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية بالحلول النقدية وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة السياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية للساسة النقدية.

فالتضخم واحد من مؤشرات الوضع الاقتصادي، مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباتها على المعدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، لأن قراءة واقع التضخم لاستنتاج ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له.

والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي فإنه يجب السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن أسبابه، فالتضخم ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية على السواء، ويزداد التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغطية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

والجزائر بدورها بمجرد دخولها في المرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق وقصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق تعيين عليها منح الاستقلالية لبنكها المركزي والحرية في التخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسية، ويعتبر اصدار قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال حيث منحت بموجبه الاستقلالية لبنك الجزائر عن الحكومة وتم بعد ذلك اصدار تشريعات أخرى معدلة ومكملة لقانون النقد والقرض، وكون الجزائر تعتمد كغيرها من الدول على السياسة النقدية، فإن الحاجة تستدعي إلى فهم ودراسة أكبر وأعمق لهذه السياسة وكيفية استخدامها والتأثير على المتغيرات الاقتصادية.

## ثانيا: اشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق، ولمعالجة موضوع الدراسة يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**- ما مدى فاعلية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر؟**

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

**فيما تتمثل أهداف وأدوات السياسة النقدية؟**

**فيما تتمثل وسائل مكافحة ظاهرة التضخم؟**

**ماهي أهم أهداف السياسة النقدية الجزائرية في اطار مكافحة ظاهرة التضخم؟**

## ثالثا: فرضيات الدراسة:

قصد الاجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة عدد من الفرضيات كالآتي:

- تؤدي السياسة النقدية دورا محوريا في القضاء على التضخم.
- يمكن القضاء على التضخم من خلال تحقيق المرونة في الأسعار والأجور.

## رابعا: أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها فيما يلي:

- معرفة دور السياسة النقدية في الوصول إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- التطرق إلى واقع تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومدى قدرتها في التضخم.
- التعرف على ظاهرة التضخم وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- معرفة وسائل معالجة التضخم.

## خامسا: أهمية الدراسة:

نتبع أهمية البحث من واقع أهمية الموضوع الذي نتناوله ونعي بذلك أن السياسة النقدية تعتبر جزء لا يتجزأ من أدوات السياسة الاقتصادية وتبرز أهميتها في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي على رأسها التضخم، كما أن الوسيلة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، توظيف المدخرات النقدية وخدمة أهداف التنمية وعلى وجه الخصوص حالة الجزائر أين ارتفعت معدلات التضخم واشتدت الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه.

## سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار الموضوع لأسباب التالية:

- تنمية المعلومات حول السياسة النقدية ظاهرة التضخم.
- التعرف على السياسة النقدية في الجزائر وأهم أدواتها والتحديات التي تواجهها لتحقيق أهدافها النهائية.
- توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990-2019).
- كون أن الموضوع محل الدراسة يدخل ضمن التخصص.

## سابعا: حدود الدراسة:

لكل دراسة هناك إطار مكاني وزماني للدراسة، يمكن عرضها فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** يقتصر الاطار المكاني على دراسة السياسة النقدية والتضخم في الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** فالاطار الزماني يتمثل في الفترة الدراسة والتي حددت ما بين( 1990-2019).

## ثامنا: منهج البحث:

نظرا لحداثة الدراسة وأهميتها وتحقيقا لأهدافها تم الاعتماد بشكل أساسي على:

**المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في السياسة النقدية والتضخم من أجل التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع.

**المنهج التحليلي:** وهذا بتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بالرجوع لمختلف التقارير الرسمية المنشودة في الجرائد الرسمية والمحلية ومقالات المحللين الاقتصاديين.

**تاسعا: صعوبات الدراسة:**

– ضيق الوقت المخصص للدراسة باعتبار الدراسات القياسية تأخذ وقتا كبيرا نوعا ما.

**عاشرا: الدراسات السابقة:**

الدراسة الموسومة ب"**فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر**" للباحثين فيلالي يوسف، طالب دليلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مجلة دفاتر MECCAS، العدد 04، ديسمبر 2021، تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)؟ وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج: السياسة النقدية في الجزائر تساهم بشكل نسبي في استهداف التضخم وهذا لعدم وجود شروط مسبقة لتطبيق هذه الدراسة في الاقتصاد الجزائري( عدم استقلالية كاملة للبنك المركزي وانخفاض من الكفاءة الجهاز المصرفين وعدم فاعلية الأسواق المالية، وعدم استقرار أسعار الصرف)، بمعنى متغيرات السياسة النقدية لا تساهم في تنبؤ بمعدل التضخم كون التضخم ناتج عن ضعف مستويات الانتاج وعدم قدرة مواجهة الطلب المتزايد، رغم أن الجزائر استطاعت في التحكم في معدلات التضخم في المدى الطويل.

– الدراسة الموسومة ب"الصدمات النفطية وأثارها على فاعلية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)؟ للباحثين جليط الطاهر، مخلوف عز الدين، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 1، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2021، تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما مدى تأثير الصدفات النفطية على فاعلية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن صدمات السياسة النفطية سوق يكون لها أثر موجب في معدلات التضخم في المدى القصير وأثر سلبي على المدى الطويل وخفضها في المدى المتوسط والمدى الطويل.

– الدراسة الموسومة بـ" دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر" للباحث عمران وليد، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014، تناول صاحب هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر؟ وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج اهمها: أن السياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلا في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفير مجموعة من الشروط الهيكلية والظرفية، مثل تطوير النظام المالي وخبرته في ادارة السيولة النقدية، بالإضافة إلى اختلاف فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، ومن نظام لآخر، فالجزائر لا تملك سوق نقدية ومالية متطورة تضمن فعالية أدواتها النقدية، إضافة إلى غياب الوعي المصرف والمالي.

– الدراسة الموسومة ب "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، للباحث سعيد هتهات رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى ظاهرة التضخم في الجزائر بطريقة شاملة ودقيقة كما قام بشرح أسباب ونتائجه و انعكاساته وطرق التقليل من معدلات كما تطرق إليه بطريقة احصائية وتحليلية وقياسية، وقد توجهت الدراسة بأهم النتائج التالية:

بمقتضى التحليل الكينزي، فإن التضخم لا يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي أكبر من قيمة حجم الناتج الوطني، وتزداد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، ويعتبر هذا التحليل أكثر تعبيرا عن حال البلاد الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض طاقتها الانتاجية في الكساد، على حين تتمثل المشكلة الأساسية في البلاد المتخلفة في قصور حجم طاقتها الانتاجية الأمر الذي يجعل جهازها الانتاجي غير مرن وانتاجها الوطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها في مسألة التضخم.

– الدراسة الموسومة ب" آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية(دراسة قياسية)، للباحثة بقيق ليلى أسمهان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2014–2015)، حيث تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما هي القنوات المسؤولة عن انتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر وما مدى فعاليتها في ظل المعوقات الداخلية التي تفرضها المحيط المالي؟ وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار، غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف وأيضا غياب قناة أسعار الأصول المالية والحقيقة عن لعب أي دور في نقل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

– الدراسة الموسومة ب "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية"، للباحث حدادي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية: ما هو واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر وما مدى فعالياتها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم؟ وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السياسة النقدية وما عرفته من عصرنة ليس وليدة الصدفة، بل شهدت العديد من المدارس الاقتصادية، وأن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، أمنية، وسياسية ومن بين أهمها العمل على استقرار المستوى العام لأسعار كما ترتكز أدوات السياسة النقدية على نوعين من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وكل نوع من الانواع يستعمل كوسيلة لبلوغ غاية.

**– التعقيب على الدراسات السابقة:**

انطلاقا مما تم عرضه في الدراسات السابقة نلاحظ أن تركيز هذه الدراسات كلها حول فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم من حيث الدراسة النظرية للسياسة النقدية وعناصرها، وكذلك تحليل التغيرات الطارئة حول معدلات التضخم في الجزائر بالإضافة إلى اقتصار دراستنا على الدور الفعال للسياسة النقدية الجديدة في الجزائر في القضاء على المشكلة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**احدى عشر: هيكل الدراسة:**

بغرض الاجابة على الاشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول الاطار المنهجي للدراسة، الفصل الأول تناولنا فيه الاطار المنهجي للسياسة النقدية والتضخم ويتضمن مختلف أبعاد الموضوع، بدءا بإشكالية الدراسة ثم التساؤلات الفرعية و فرضيات الدراسة، كذلك اهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع محل الدراسة مع ذكر المنهج العلمي المتبع وحدود الدراسة ثم صعوبات الدراسة، انتهاء بالدراسات السابقة والتعقيب عليها.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الاطار النظري للسياسة النقدية وللتضخم، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين، القسم الأول تطرقنا فيه إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وإبراز أهدافها وأدواتها، بالإضافة إلى القسم الثاني الذي تناولنا فيه ظاهرة التضخم يشمل هذا القسم مختلف التعاريف الخاصة بالتضخم وأنواعه وآثاره والنظريات المفسرة له وفي الأخير تحدثنا عن وسائل مكافحة ظاهرة التضخم.

أما الفصل الثالث فقد حاولت من خلاله القيام بدراسة تحليلية للسياسة النقدية والتضخم حيث قسمناه إلى قسمين، في القسم الأول تناولنا فيه السياسة النقدية في الجزائر 1990-2019م، أما القسم الثاني فقد تطرقنا إلى تشخيص التضخم في الجزائر 1990-2019م.

وفي الأخير تم التعرض إلى الخاتمة التي تضمن النتائج التي تم استخلاصها من دراسة الموضوع، وأهم الاقتراحات التي من شأنها تساعد في تقييم فعالية السياسة النقدية.

**تمهيد:**

تشمل السياسة النقدية حيزا هاما وجزءً معتبرا من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية وذلك بفضل تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، كونها تحقق غايات مختلفة للسلطة النقدية من خلال أدواتها وحسب أهدافها ودرجة تأثيرها في الدولة، إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في عرض النقود أخذة بعين الاعتبار مسار النشاط الاقتصادي. لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية تتمثل في:

1.1 مفهوم السياسة النقدية وتطورها.

2.1 أهداف السياسة النقدية.

3.1 أدوات السياسة النقدية.

## 1. السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تستعملها الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف لذلك أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام على مر الزمن.

## 1.1 مفهوم السياسة النقدية وتطورها:

### 1.1.1 مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الاجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط الاقتصادي كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل. **(الدعمي، 2010، صفحة 24)**.

كما عرفت على أنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما. **(رحيم، 2006، صفحة 175)**.

وعرفها الاقتصادي جونسون (johanson) بأنها الأداة التي يستخدمها البنك المركزي لتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. **(نزار كاظم و الموسمي، 2015، صفحة 13)**.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية:

- هي أداة من ادوات السياسة الاقتصادية تهتم بالجانب النقدي في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.
- هي مجموعة من الاجراءات والوسائل المباشرة وغير مباشرة التي تتخذها السلطة النقدية بغرض التحكم في الجانب النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

### 2.1.1 تطور السياسة النقدية:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في فرنسا واسبانيا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث فعالية السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية جزأ لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة. **(خلوط، 2013-2014، صفحة 33)**.

## 2.1 أهداف السياسة النقدية

## 1.2.1 الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي مجمعات الاحتياطات وتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة وغيرها، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

**الفرع الأول: مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود السائلة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الاضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. **(دحان و سلوكي، 2016-2017، صفحة 35).**

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على الودائع الحكومية في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة( كمية القروض المخصومة).

**الفرع الثاني: ظروف سوق النقد:** وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة اكبر من الاحتياطات الفائضة. **(حاجي، 2016، صفحة 36)**

## 2.2.1 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق بالاستقرار النقد. **(حاجي، 2016، صفحة 36).**

فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات المرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

ويمكن تمييز ثلاث نماذج أساسية للأهداف الوسطية:

### الفرع الأول: معدل الفائدة كهدف وسيط:

تعتمد السلطة النقدية على تحقيق معدل فائدة حقيقي، هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا أنه يطرح العديد من المشاكل، منها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل، وكذلك التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الحقيقة جهود السياسة النقدية، وانما تخضع لميكانيزمات السوق النقدية من خلال عرض النقود والطلب عليها، حيث إذا أرادت السلطات تشجيع الاستثمار ورفع وتيرة النمو، عملت على تخفيض سعر الفائدة ورفعه في حالة الادخار، إلا أنه هناك من يرفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا لأنه يعبر عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

### الفرع الثاني: معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

معدل صرف النقد مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، ويكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج، والتي ترتبط بشريك أساسي، لا يمكن لها أن ترتكز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على النقد معين، أن لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا. **(حاجي، 2016، الصفحات 55-60).**

### الفرع الثالث: المجمعات النقدية:

ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع ويرمز لها بM وهي عدة أنواع:

**M1:** ليعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك+ الودائع الجارية تحت الطلب.

**M2:** ويعبر عن: M1+ الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.

**M3:** ويعبر عن: M2+ الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه اجمالي السيولة المحلية.

وترتبطM1 ،M2، M3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسيع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M2 وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه فئة كبيرة من الدول تعتمد على M2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية. **(عمران، 2018-2019، صفحة 34).**

## 3.2.1 الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

يمكن اعتبار سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق أربعة أهداف التي قام بتصميمها نيكولاس كالدور سنة 1960 وأصبحت تعرف بالمربع السحري لكالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام لأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
- العمالة الكاملة، ويقاس بالاستعمال النسبة المئوية للبطالة.
- تحقيق معدل نمو عالي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB.
- توازن ميزان المدفوعات، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام. **(راتول و كروش، 2014، صفحة 91)**.

قبل سنة 1929 (أزمة الكساد) كان الهدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر وهو تحقيق العمالة الكاملة، ومع منتصف القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو ويليه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات. **(حاجي، 2016، صفحة 48)**.

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي نيكولاس كالدور من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم(01): المربع السحري لكالدور**

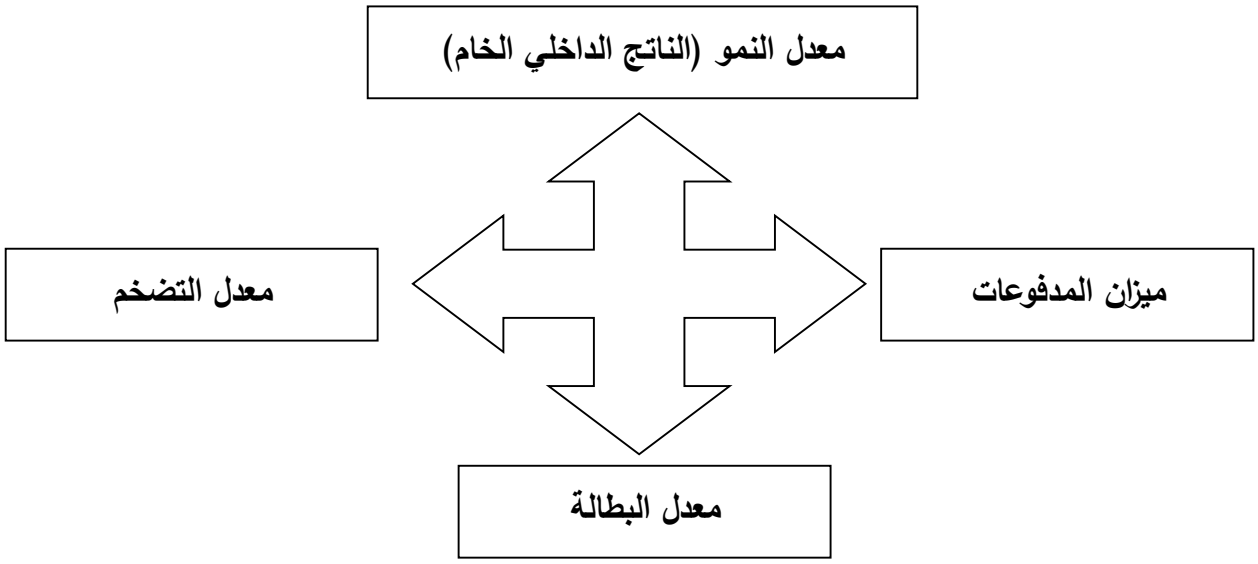


**المصدر: (راتول و كروش، 2014، صفحة 91).**

## الفرع الأول: استقرار المستوى العام لأسعار:

تعد المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية، نظرا لكون أية تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي آثارها تكون

كبيرة على المستوى الدخل والثروة، وتخصص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي الأداء الاقتصادي.

استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الاصدار النقدي ومعدل الناتج، يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التضخم.

إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء. ولقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية إلى ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار لتحقيق العدالة الاجتماعية. **(حاجي، 2016، صفحة 48)**.

## الفرع الثاني: تحقيق العمالة الكاملة:

تهدف معظم دول العالم إلى تحقيق التشغيل الكامل، حيث يعد ضمان التوظيف الكامل، أو المستوى من التشغيل، من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد ذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى هذا فإن السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية من الانتاج الدخل، ومن هذه الاجراءات رفع حجم الطلب الآلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة.

فالسياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فتنخفض أسعار الفائدة، فيزيد الاستثمار وتنخفض البطالة. **(حاجي، 2016، صفحة 49)**.

## الفرع الثالث: تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي الوطني:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تحقيق تقليص الضغوط التضخمية، إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعىّ إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية اشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية. **(حاجي، 2016، صفحة 49)**.

## الفرع الرابع: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الجلل الذي قد يطرأ عليه أو العجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة العجز تلجأ الدول إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تشبع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات. **(عمران، 2018-2019، صفحة 35).**

## 3.1. أدوات السياسة النقدية:

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات من خلال تدخلها على المستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق أهدافها السابقة في إطار السياسة الاقتصادية المطبقة وتنقسم إلى قسمين:

### 1.3.1 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

يأتي استخدام الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان، وليس حجمه الكلي ونجد من هذه الأدوات:

**الفرع الأول: سياسة تأطير القروض:** عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تصنع سياسة تأطيرية توجيهية، فتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها، أما في الفترات التي تنعدم فيها التوازن النقدي، وتشيع فيها الظواهر التضخمية، تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية قسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة.

والمعروف أن السياسة(تأطير القروض) تصاحب عادة برنامج استقراريا يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات واصدار السندات العمومية والقيام بكل الاجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة. **( خباية، 2013، صفحة 306).**

**الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض:** تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات وهكذا تتخذ عدة أشكال :

**1- اقرار معدل إعادة خصم مفضل:** خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الانتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.

**2- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية:** وذلك سعيا وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة.

**3- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها:** تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة وبمعدل فائدة معين. **( خباية، 2013، صفحة 307).**

### 2.3.1 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

مجموعة الاجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على المستوى الائتمان(القروض) في اطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال(القروض) والتأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالا ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من معدل الخصم، وسياسة السوق المفتوحة.

**الفرع الأول: سياسة معدل الخصم(معدل إعادة الخصم):** نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فتحديد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية. **( خباية، 2013، صفحة 300).**

**الفرع الثاني: أداة عملية السوق المفتوحة:** تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان.

ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الانفاق الكلي بدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوق بذهب هذا الأخير بهذا الشك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد بمقدار الشك بالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، وبالتالي يزداد الانفاق الكلي في المجتمع. **(عمران و.، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، رسالة شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، 2013-2014، صفحة 31)**

### خلاصة الفصل:

ختاما يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاسا للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها التاريخي، حيث نجد ان مهمتها اقتصرت في الفكر الكلاسيكي السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، ثم انتقلت إلى

السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوق النقد والسلع من خلال الفكر الكينزي أما حديثا فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي وذلك باستعمال أدواتها المباشرة وغير المباشرة، لكي تمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي وتطوير المؤسسات المصرفية إلى جانب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض التضخم

**تمهيد:**

كثيرا ما نسمع في الوقت الحاضر لفظ التضخم يتردد على الالسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للأثار السلبية التي تخلقها سواء من الناحية الاقتصادية

أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذا الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

وسنحاول من خلال هذه الفصل التطرق إلى أهم الجوانب النظرية للتضخم تتمثل في:

**1.2 ماهية التضخم.**

**2.2 النظريات المفسرة للتضخم.**

**3.2 وسائل مكافحة ظاهرة التضخم.**

## 2. التضخم:

### 1.2 ماهية التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة عرفتها البشرية منذ القدم، وظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة النقود عند اكتشاف مناطق جديدة غنية بالذهب والفضة ورغم خطر هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم وإنما في كيفية استخدامه والتحكم فيه.

## 1.1.2. مفهوم التضخم:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي، وقد لاقت اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها في آثار على الاقتصاد إلا أنه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم.

يعرف التضخم بصفة عامة "بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن". **(السريتي و نجا، 2014، صفحة 252).**

التضخم" هو ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام لأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الاصدار النقدي بزيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب". **(الجنابي و أرسلان، 2009، صفحة 277).**

التضخم هو "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع معدلات الأسعار مع بقاء الدخل الثابت". **(العصار و الحلبي، 2010، صفحة 163).**

التضخم هو "حركة صعوديه لأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". **(الزبيدي و بن سالم، 2011، صفحة 32).**

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم هو ظاهرة نقدية يحدث نتيجة اسباب معينة منها زيادة الانفاق الكلي على مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

## 2.1.2 أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها بالاختلاف المعيار المستخدم للتمييز، إذا أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كامل، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على المعايير كما يلي:

**الفرع الأول: وفق معيار سببه التضخم:** ينقسم إلى نوعين:

**1- تضخم بسبب الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي منها، مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار. والزيادة في الطلب الكلي أو نتيجة الافراط في الاصدار النقدي كما سبق التوضيح ذلك في أسباب التضخم وفقا لنظريات الطلب. **(الزبيدي و بن سالم، 2011، الصفحات 264-265).**

**2- التضخم بسبب العرض:** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الانتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج أو زيادة الأجور، مما

يترتب على ذلك في النهاية من زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار. **(الزبيدي و بن سالم، 2011، صفحة 265)**.

**الفرع الثاني: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان:** وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

**1- التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي اجراءات لاعتراض أو الحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الاسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب، الإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على التزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الانتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد. **( الجلال، 2005-2006، الصفحات 22-23)**.

**2- التضخم المكبوت:** ينشأ هذا التضخم جراء وجود كمية كبيرة في النقود لدى الأفراد والعائلات مع استعدادهم لانفاقها لكنهم يعجزون عن ممارسة هذا الانفاق نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعية التي يرغبون في اقتنائها وذلك بسب ضبط الأسعار بقرارات ادارية مستندة إلى المؤيدات القانونية، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظرا لزيادة تكاليفها وقلة أرباحها، يظهر هذا النوع في التضخم في الكثير من الدول النامية حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعا كبيرا عندما تقوم الدولة بتحرير الأسعار في هذه الضوابط أو ما نجده من أسعارا لا فيها ومرتفعة بشكل جنوني في السوق السوداء لبعض السلع. **(حدادي، 2016-2017، صفحة 97)**.

**الفرع الثالث: وفق معيار سرعة التضخم:** ينقسم التضخم وفق هذا النوع إلى ما يلي:

**1- التضخم المعتدل:** وهو ارتفاع محدود في المستوى العام لأسعار ويكون ارتفاع مستوى الأسعار مستقرا إلى حد ما، وفي حالة استمراره لفترة زمنية طويلة يطلق عليه بالتضخم الزاحف. وفي ظله تنخفض قيمة العملة باستمرار غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفاءة. **(السريتي و نجا، 2014، صفحة 266)**.

**2- التضخم الجامح:** وهو أشد أنواع التضخم آثارا وضررا، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في القطاعات غير انتاجية مبددة للثروة مما يجعل السلطات الحكومية تلجأ إلى التخلص من هذه النقود وذلك باستبدالها بعملة جديدة، كما حصل في الكثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في فترات الحروب. **(فناشي، 2020-2021، صفحة 42)**.

**3- التضخم غير الجامح (المتوسط):** وهو التضخم الذي ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول. **(فناشي، 2020-2021، صفحة 45)**.

## 3.1.2 آثار التضخم:

إن الاهتمام الكبير بظاهرة التضخم من قبل المفكرين الاقتصاديين أو من قبل الحكومات يرجع لخطورة هذه الظاهرة، وما تخلفه من آثار على صعيد الاقتصاد الوطني، والنسيج الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب البحث في أنجع الطرق والسياسة الكفيلة بعلاجه والحد من خطورته. وسنحاول عرض بعضا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم فيما يلي:

**الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم:** تتمثل أهم آثاره فيما يلي:

**1- أثر التضخم على العملة الوطنية:** يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تدهور القوة الشرائية لهذه النقود، مما يضعف ثقة الافراد في العملة الوطنية وفقدان لوظيفتها كمستودع للقيمة، ويؤدي هذا الأمر إلى إضعاف الحافز على الادخار، فينخفض الميل للادخار مقابل زيادة الميل للاستهلاك، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة، أو تستخدم هذه الأرصدة في اقتناء سلع معمرة، كالأراضي والعقارات. **(مرابط، 2017-2018، صفحة 33).**

**2- أثر التضخم على ميزان الدفوعات:** يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة في التضخم حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات. **(الشيخ طه، 2021، صفحة 7).**

**3- أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:** يتوقف الادخار على الدخل الحقيقي فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل الحدي، ويحدث ذلك لأن زيادة الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل هذا الجزء الباقي (الآخر) يعد بمثابة فائض يوجه إلى الادخار، ففي حالة التضخم سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الأكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك والادخار. **( محسن علاوي، 2016، صفحة 436).**

**4- أثر التضخم على الكفاءة الانتاجية:** في وقت التضخم يزداد الطلب على عوامل الانتاج من أجل زيادة توظيفها في انتاج السلع والخدمات التي تزداد الطلب عليها، مما قد يؤدي إلى تدهور كفاءة العمل بسبب اشتداد المنافسة بين المنتجين للبحث عن اليد العاملة، حيث في مثل هذه الظروف تكون عادة اليد العاملة غير مؤهلة وأقل خبرة، وقدراتهم على الانتاج منخفضة يدفع التضخم أيضا إلى الهروب باليد العاملة المؤهلة والعمال المؤهلين إلى خارج البلاد بسبب الأجور الزهيدة التي يحصلون عليها في فترات التضخم، وفي هذه الحالة يضطر المنتجون للاستعانة بعمال غير مؤهلين، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الانتاجية. **(مرابط، 2017-2018، صفحة 34).**

**الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم:**

يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول والثروة وهو ذلك سبب عدم الدخل لاتساع الفجوة بين الأفراد ذوي المداخيل المرتفعة وبين الأفراد ذوي المداخيل المنخفضة وحتى المتوسطة، مما قد يولد

ويخلق أمراضا اجتماعية خطيرة، يضاف إلى ذلك أن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء، لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم ويترتب ايضا ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا ويبيعوا فيها يشاؤون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج، مما يثري عدم رضا المواطنين والجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة، وبالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف التنظيم الأساسي في الدولة إلى حدوث تغيرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومثال ذلك التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينيات من القرن العشرين، ويؤدي الأفراد بشكل اجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك إضافة أنه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلد والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية. **(دحماني ، 2018-2019، صفحة 41).**

## 2.2 النظريات المفسرة للتضخم:

### 1.2.2. التضخم في الفكر الكلاسيكي (النظرية الكلاسيكية):

تعتبر نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية، وبشكل اساسي المستوى العام للأسعار، ومن ذلك فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول ومن أهم الافتراضات التي اعتمدتها النظرية في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر ما يلي: **(مكيد، 2017، الصفحات 74-75).**

- ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقود المتداولة.
- تناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وتناسب عكسيا مع قيمة النقود التي تصنعها.
- افتراض حالتي التشغيل الكامل لعناصر الانتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط.
- تناسب كمية النقود طردا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض عليا.
- يعتبر العامل الرئيسي المؤثر في المستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فتعتبران عناصر ثابتة ليس لها أي تأثير في حركات الأسعار خاصة في المدى القصير والمتوسط.

لقد اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على المعادلة التبادل "فيشر" والتي تقرر أن قيمة النقود تحدد وفقا للعرض والطلب عليها وبذلك قد تم اعتبارها كسلعة مثل السلع، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية: $M.V=P.T$ حيث تمثل M كمية النقود، V سرعة التداول، P المستوى العام لأسعار، و T حجم المبادلات.

توضح صيغة "فيشر" العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد تم إدخال تعديلات على هذه الصيغة من قبل "ألفريد مارشال" ورواد مدرسة "كامبرج" وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها والناتج القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات، وأصبحت الصيغة كالتالي: $M=K.Y=K.P.T$

حيث تمثل Y الناتج القومي الحقيقي، K نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لغرض المعاملات.

مما سبق، يتضح أن معادلة التبادل تقرر أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى الإنفاق، بينما تقرر معادل "kمبرمج" أن استقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

## 2.2.2. التضخم في الفكر الكينزي (النظرية الكينزية):

وجه الاقتصاديون الكنزيون انتقادات جهرية لتفسير الكلاسيكيين للتضخم على أنه نتيجة للزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، باعتبار إمكانية وجود حالة عدم تشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار من دون أن تكون مقارنة بزيادة حقيقية في الإنتاج، كما أكدوا أن مستوى الأسعار يعتمد أيضا على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة، وبالتالي فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي: **(دبات ، 2014-2015، صفحة 33)**.

- فوائض الطلب الكلي الإيجابية: وتعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي.
- فوائض العرض الكلي السلبية: وتعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع.
- مستويات العمالة والتشغيل: وتعبر عن مستويات التضخم المرتفع كلما كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل.

## 3.2.2. النظرية المعاصرة المفسرة لكمية النقود:

يرى "فريد مان" أن تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغيير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير ونصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار "فريدمان" إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود: **( الجلال م.، 2005-2006، الصفحات 55-57)**.

- يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود ذو الناتج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.
- ويمكن التصور أن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الأهلية1865م حتى1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة ب10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة.
- ويرى "فريد مان" بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.
- إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام

للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.

## 3.2. وسائل مكافحة ظاهرة التضخم.

### 1.3.2. أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

تستند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

**الفرع الأول: سعر إعادة الخصم:** يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزي، ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف زيادة السيولة لديها، يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرف من معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أن هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوافر أسواق نقدية متطورة ولاعتماد أدوات أخرى، فمثلا في الجزائر تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4% وذلك مند سنة2004 . **(مكيد، 2017، صفحة 77).**

**الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة:** تتمثل في عمليات البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، وحتى الذهب والعملات الأجنبية بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. **(طويل، 2015-2016، صفحة 59).**

يقوم البنك المركزي في حالة معدلات التضخم المرتفعة بعرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

**الفرع الثالث: سياسة الاحتياطي القانوني:** في حالات التضخم إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي، وهذا يقلل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية. **(هتات، 2005-2006، صفحة 72).**

### 2.3.2. أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم.

**الفرع الأول: ترشيد النفقات العامة:** فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاط في كل من القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تمويل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي أو تأجيل لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية. **(سلوكي، 2016-2017، صفحة 8).**

**الفرع الثاني: الضرائب بكافة أنواعها:** مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحدد سياسة الحكومة الضريبية وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس استراتيجية الحكومة.

>فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة. **(دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، 2017، صفحة 81).**

**الفرع الثالث: الدين العام:** تعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين لعام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائض فإن حجم الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد لوطني. **(دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، 2017، صفحة 82).**

**خلاصة:**

يتضح مما سبق أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه ينجم عن مختلف أنواعه العديد من الآثار السلبية الضارة بهذه الحياة وهذا ما أدى إلى تضارب الآراء المفسرة له لمختلف المفكرين الاقتصاديين واختلاف وجهات نظرهم حوله وأدى كذلك إلى البحث عن سبل مكافحة هذه الضارة بشتى الطرق والأساليب عن طريق مختلف السياسات النقدية والمالية وسياسات أخرى إذ يكمن في هذه السبل أنجع الأفكار المحاولة لحل هذه المشكلة الاقتصادية وبالتالي تحقيق استقرار أحد المتغيرات الكلية والوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي يسعى اقتصاد أي دولة الوصول إليه.

**تمهيد:**

قد عانت الجزائر منذ القرن الماضي من اختلالات اقتصادية، مالية ونقدية خطيرة، تقرر على إثرها تبني إصلاحات عميقة وهذا من خلال قانون النقد والقرض والذي نص على استقلالية البنك المركزي والذي نال بموجبه السيطرة الكاملة على تسيير النقد والقرض والصرف، وكذا تحديد أدوات وأهداف السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات التي لها أثر على ظاهرة التضخم، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة خاصة مع بداية التسعينات والتي عرفت فيها مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

لمعرفة دور السياسة النقدية على ظاهرة التضخم لابد من القيام بدراسة قياسية بين المتغيرات التي اخترنا دراستها، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى عنصرين وهي:

**1- السياسة النقدية في الجزائر (1990-2019).**

**2- تشخيص التضخم في الجزائر(1990-2019).**

## 1. السياسة النقدية في الجزائر (1990-2019):

عرفت الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي في المنهج، الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما بالسياسة النقدية بصفة خاصة.

### 1.1. تطور السياسة النقدية في الجزائر:

بصدور قانون النقد والقرض 10/90 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990م، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية وتم وضع سقف التمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الاكتتاب الاجباري للبنوك التجارية في السندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاد القرارات التمويلية. لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفصيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، ومن ثم أصبح تؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، وما ذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر، وقد كان لدخول الجزائر في اصلاحات اقتصادية شاملة في هذه المرحلة أثر على السياسة النقدية المنتهجة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية وذلك ابتداء من عام 1989 إلى غاية عام 1994م ضمن شروط معينة، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1990-1993.
- اتباع سياسة نقدية صارمة مند سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الادخار المحلي.
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية ثم ادخال أداة نظام الاحتياطي الاجباري مند سنة 1994م
- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوحة(السوق النقدي).

كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، إلا أن معدل سيولة الاقتصاد خلال فترة عقد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشا نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروطية. (دحماني ، 2018-2019، صفحة 59)

### 2.1. أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

قبل سنة 1990م كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، أما بعد اصلاحات التسعينات وصدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، تم اصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات الغير مباشرة، بما يتوافق والتحول نحو اقتصاد السوق وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

**الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم.**

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في

قدوة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90/10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الذي يتم تغيير كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الاجمالية التي تكون قابلة لإعادة الخصم، والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

**الجدول رقم(01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2019)**

| السنوات | TR | السنوات | TR |
|---|---|---|---|
| 1990 | 10.5 | 2005 | 4 |
| 1991 | 10.5 | 2006 | 4 |
| 1992 | 11.5 | 2007 | 4 |
| 1993 | 15 | 2008 | 4 |
| 1994 | 14 | 2009 | 4 |
| 1995 | 12 | 2010 | 4 |
| 1996 | 11 | 2011 | 4 |
| 1997 | 9.5 | 2012 | 4 |
| 1998 | 7.5 | 2013 | 4 |
| 1999 | 7.6 | 2014 | 4 |
| 2000 | 6 | 2015 | 4 |
| 2001 | 5.5 | 2016 | 3.5 |
| 2002 | 4 | 2017 | 3.5 |
| 2003 | 4 | 2018 | 3.5 |
| 2004 | 4 | 2019 | 3.5 |

(المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40، ديسمبر 2019، ص 17.)

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ خلال هذه الفترة من 1990م إلى 1996 تراوح معدل اعادة الخصم بين 10% و15% حيث سجل أعلى مستوى له خلال هذه الفترة سنة 1993 وذلك يرجع إلى ما شهدته الجزائر من تغيرات سياسية أثرت بشكل مباشر على الوضعية الاقتصادية.

كما نلاحظ انحصار معدل إعادة الخصم بين 10%و 5% وخلال الفترة الممتدة بين سنة 1997 إلى 2001 أين سجل هذا المعدل أدنى مستوى له خلال هذه الفترة والمقدرة ب 5.5% سنة 2001 وذلك راجع أساسا إلى الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة أو هذه السنة بالخصوص.

ثم تراجع معدل إعادة الخصم خلال الفترة المتبقية من الدراسة إلى أدنى مستوياته لينحصر بين 4 و 3.5% وهي اطول فترة خلال مدة الدراسة كما نلاحظ ثبات هذا المعدل خلال السنوات بين 2002 و2015 عن النسبة 4% وهذا لسبب النمو الاقتصادي، ثم سجلنا ثبات هذا المعدل عند 3.5% خلال الفترة 2016-2019 وهذا يدل على حالة الاستقرار الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر خلال هذه المدة.

**الفرع الثاني: الاحتياطات الاجبارية**

الاحتياطات الاجبارية عبارة عن وسيلة خاصة لعمليات السياسة النقدية تترجم بتدخلات بنك الجزائر عن طريق تشكيل ودائع مصرفية لدى بنك الجزائر وتكون على شكل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في سجلات بنك الجزائر.

ونظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للودائع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقرر عليه القانون رقم 04-02 المؤرخ في 12-03-2004 والتي حدد من خلال ما يلي:

- إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي الالزامي والتي لا تكون في حالة افلاس أو موجودة في حالة السيولة القضائية.
- لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن تساوي 0%.
- تعد فترة تكوين الاحتياطي الالزامي بشهر واحد وتبدأ من اليوم الخامس عشر التقويمي من كل شهر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر التالي. )الجزائر، المادة (08)من نظام 04/02المؤرخ في 04مارس 2004، المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، لسنة 2004)

الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاحتياطي الاجباري مع المعدل المطبق عليه:

**الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (1990-2019)**

| السنة | معدل الاحتياطي الاجباري% | السنة | معدل الاحتياطي الاجباري% |
|---|---|---|---|
| 1990 | - | 2005 | 6.5 |
| 1991 | - | 2006 | 6.5 |
| 1992 | - | 2007 | 6.5 |
| 1993 | - | 2008 | 8 |
| 1994 | 2.5 | 9..2 | 8 |
| 1995 | 2.5 | 2010 | 9 |
| 1996 | 2.5 | 2011 | 9 |
| 1997 | 2.5 | 2012 | 11 |
| 1998 | 2.5 | 2013 | 12 |
| 1999 | 2.5 | 2014 | 12 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2000 | 2.5 | 2.15 | 12 |
| 2001 | 4.25 | 2017 | 8 |
| 2002 | 6.25 | 2018 | 8 |
| 2004 | 6.5 | 2019 | 12 |

**المصدر:**

)من اعداد الباحثين بالاعتماد على :بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40، ديسمبر 2019، ص .17بالاطلاع على الموقع التالي(:

(https : //www. Bank-of-algerai.dz/ht ml/bulletin-statisque AR-htm)

نلاحظ من خلال الجدول تم تطبيق هذه الأداة لأول مرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 بنسبة 2.5% وبقي عند هذه الحدود إلى غاية سنة 2001، فقد كانت المنظومة البنكية تعاني من نقص في السيولة أي أن المطالبة بتشكيل احتياطات خلال هذه الفترة لا تعد إلا زيادة في أعباء البنوك.

كما نلاحظ انحصار معدل الاحتياطي الاجباري بين 3% و12% خلال الفترة الممتدة بين (2001-2015) أين سجل هذا المعدل أعلى مستوى له خلال هذه الفترة والمقدرة ب12% سنة 2015، ويرجع السبب وراء الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الاجباري إلى أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على هذه الأداة من أجل امتصاص السيولة، وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم.

ثم تراجع معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة المتبقية من الدراسة إلى أدنى مستوياته لينحصر بين 10%و 8% وهذا بسبب نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك، بالإضافة إلى رغبة السلطات النقدية في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل تراجع أسعار النفط، وفي سنة 2019 تم رفعه بنسبة 12% تماشيا مع فائض السيولة، لكن بالرغم من رفعه نسبة هذا المعدل إلا أنه لا يمكن اعتباره كأداة تنظيمية نهائية للسيولة البنكية.

**الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية في إطار مكافحة الوباء، صدمات الأزمة النقدية:**

على ضوء التغيرات الوضع الاقتصادي الناجمة عن آثار الوباء كورونا المستجد وانخفاض الأسعار النفط لسنة 2020، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10 %إلى 8% وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند مستوى 3.25% وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش السيولة وبالتالي إتاحة الوسائل الاضافية للمؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي.

مع تزايد أزمة كورونا قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في نفس السنة، تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية مرتين إلى أن يصل إلى 3% وفق التعليمة (09-2020)، ما يفسر أن هناك أزمة مالية حادة تتمثل في مشكل بوادر اختفاء السيولة بسبب تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود وعدم ادخارها في البنوك,) التعليمة رقم 2020-09 المؤرخة في 13ماي 2020، المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 2004-02المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية(

**3.1. أهداف السياسة النقدية في الجزائر:**

تظهر أهداف السياسة النقدية في الجزائر في الفقرة الأولى من المادة 35 من الأمر القانوني 11-03 المتعلق بالنقد والقرض وفيما يلي: نبرز أهم هذه الأهداف (دحماني ، 2018-2019)

**الفرع الأول: استقرار المستوى العام للأسعار(محاربة التضخم)**

يعتبر من أهم الأهداف الأساسية النقدية، وفقد تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق تحرير الأسعار التي كانت سارية سنة 1989 لتعرف تحرير واسعا خلال الفترة من 1989-1994 حيث نجد أن معدل التضخم ارتفع من 9.3% سنة 1989 إلى 29.78% سنة 1995، كما ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق الاستقرار المالي لتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10% وقد كان لبرنامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية نتائج ايجابية حيث قلص معدل التضخم إلى 5% سنة 1998 ليستمر انخفاضه إلى 0.3% سنة 2000، الأمر الذي سامح بتعبئة معدلات نمو مقبولة، ولا يعد التحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم كافيا لتحقيق استقرار دائم في أسعار الصرف على مستوى الاقتصاد الكلي، لذلك يجب احداث اصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي. (دحماني ، 2018-2019، صفحة 63)

**الفرع الثاني: هدف النمو الاقتصادي.**

يتحقق النمو الاقتصادي بتفصيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسيعية، أي بالعمل على زيادة الاستثمارات وتحريك الطاقات الانتاجية.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993-1995) معدلات نمو سالبة بلغت 1.2-% سنة 1993، وهذا نتيجة للركود الذي أصاب مختلف قطاعات الانتاج خارج قطاعات المحروقات ليسجل رقما موجبا سنة 1995 وهذا راجع لتحسين قطاع المحروقات وتحسين القطاع الفلاحي، لينخفض مجددا سنة 1999 حيث سجل 1.3% وفي سنة 2001 سجل 1.2% رغم تحسين أداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسين الظروف المناخية نتيجة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كما سجلت الفترة من 2001 إلى 2004 نموا منتظما للاقتصاد الذي لوحظ انتعاشه سنة 2001 وتواصل إلى غاية 2004، حيث تعتبر النسبة 9.6% أعلى نسبة في هذه الفترة وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17% سنة 2003، وكذا قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو وقد سجل معدل النمو خارج المحروقات سنة 1.6% مقابل 3.6% سنة 2007 نتيجة الاستثمارات في قطاع المحروقات وفي المقابل ارتفعت نسبة القطاعات الأخرى من مجموع الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعود لانعكاس الاهتمام والأولوية المعطاة من قبل السلطات العمومية لهذا القطاع.

**الفرع الثالث: هدف التشغيل**

يعتبر هدف التشغيل في تحقيق النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة من 24.8% سنة 1994 إلى 28% سنة 1995 ثم 29.5% سنة 2000، ثم انخفض معدلات البطالة الأمر الذي يعكس الاختلال الحاصل في جانب الفرض والطلب في القوى العاملة، حيث سجلت انخفاضا مستمرا ابتداء من 2000 إلى 2009 بنسبة 29.8% حتي وصلت إلى نسبة 10.2% سنة 2009، ويعد انخفاض هذه المعدلات شيئا منطقيا إذ تبرره السياسة التوسيعية المطبقة منذ سنة 2000 الأمر الذي ينعكس

ايجابا على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة، والتي تزامنت مع بدء تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي ومع نهاية هذا البرنامج انخفضت معدلات البطالة إلى 17.7% عام 2004 وقد استمر هذا الانخفاض عاما بعد عام خاصة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي نما ب 4.4% سنة 2008.

**تمهيد**

يعتبر التضخم في المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر حيث اشتدت الآثار الناجمة عنه وأولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا لهذه الظاهرة بغية التحكم في معدلات التضخم وضبطها وسيتم التركيز على تناول ظاهرة التضخم في الجزائر بغية التعرف على أنواعه وآثاره ومؤشراته وتطور معدل التضخم.

## 2. تشخيص التضخم في الجزائر(1990-2019)

### 1.2. أنواع التضخم في الجزائر وآثاره:

**الفرع الأول: أنواع التضخم في الجزائر**: تتمثل أنواع التضخم فيما يلي: **(صباح و حرفي، 2020-2021، صفحة 96)**

1- **التضخم الناتج من التخلف:** يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني **من** اختلالات شبه آلية في البنيان الاقتصادي لاسيما بداية من 1990 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أي الانتقال إلى الاقتصاد الموجه الذي يعتمده على قوى السوق فتناول التضخم من هذه الناحية يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي إلى معالجة ومواجهة عوامل التخلف ومن هذه العوامل:

- زيادة عدد السكان.
- زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج.
- تمركز المشاريع الاستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يؤدي إلى تركيز السكان في هذه المناطق المحدودة بالجزائر العاصمة وهذا ما يتطلب نقل البضائع والسلع من المناطق التي فيها استثمارات إلى المناطق النائية ودلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي سيؤدي إلى التضخم.

2- **تضخم التنمية:** عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظًا بداية التسعينات من القرن الماضي، مما أدى بالدولة إلى التخلي عن امتلاك الاستثمارات العمومية لصالح الخواص بالاستثناء المؤسسات الاستراتيجية للدولة مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات ونتيجة لهذه التصفية تسريح مئات الآلاف من العمال بالإضافة إلى العاطلين عن العمل فزادت نسبة البطالة حتى وصلت إلى 29.77% في سنة 2000 وكان عدد طالبي العمل 2.5 مليون نسمة.

3- **التضخم الانتقائي:** يعرف هذا التضخم على أنه يحدث في إطار ميكانيزمات إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب والذي يظهر على مستوى الوطن.

4- **التضخم المستورد:** حيث يمكن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية وسلع التجهيز والسلع الوسيطة، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى الأسواق المحيطة وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة العالمية والتي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرًا في الأسعار، خاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية.

**الفرع الثاني: آثار التضخم في الجزائر**

يترتب عن التضخم عدة آثار يمكن ايجازها فيما يلي: (صباح و حرفي، 2020-2021، الصفحات 98-99)

1- **أثر التضخم على الاستهلاك:** عرفت الجزائر في الفترة 1991-1996 أعلى معدلات التغيير السنوي في الاستهلاك بالأسعار الجارية وهي الفترة التي شهدت أعلى معدلات التضخم كما أنه يمكننا تباين أثر الضغوط التضخمية على تطور استهلاك العائلات الجزائرية من الناحية العملية بالتركيز على المؤشرات ذات القيم الحقيقية تصيب الفرد من المستوى الاستهلاك الحقيقي حيث عرفت مؤشرات الاستهلاك الحقيقية تدهور انسيابيا عموما في السنوات الأخيرة من القرن الماضي بالمقارنة مع سنة الأساس (1989) خاصة في الفترة 1995-2000 بعدما شهدت بعض التذبذبات في بداية التسعينات وكانت سنة 1997 تمثل النقطة المرجعية في هبوط مستوى الاستهلاك الحقيقي ويعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني بالمقارنة بحجم الاستهلاك المالي وما رافقه ارتفاعات معدلات التضخم.

2- **أثر التضخم على الادخار:** عند حدوث التضخم تتدهور القدرة الشرائية للنقود ولكي يحافظ الأفراد على نفس استهلاكهم فإنهم يلجؤون إلى مدخلاتهم السابقة كما أنهم يمتنعون عن الادخار و يتجهون إلى شراء بعض الأصول المنقولة وأخيرا منقولة التي يستطيعون تخزينها للحفاظ على القدرة الشرائية وقد تميز الادخار في الجزائر بضعف شديد خاصة خلال الفترة (1970-1989) وهذا نتيجة انكماش مستوى الدخل المتاح للأسرة بالتزامن مع ارتفاع معدلات النمو السكاني بالمقارنة بحجم استهلاك المالي وما رافقه ارتفاعات معدلات التضخم.

3- **أثر التضخم على الاستثمار:** يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى حيث تعطي الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية حتى وإن كانت ليس ذات أهمية اجتماعية والتي تتميز بقلة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، فمعدلات النمو للاستثمارات في القطاع الصناعي تبين لنا اتجاه المستثمرين نحو قطاعات أخرى دون قطاعات الانتاج السلعي ففي الفترة 2000-2004 كان معدل نمو الانتاج الصناعي الغذائي سالبا حيث وصل إلى 19-% وبالمقابل ساعدت معدلات التضخم المسجلة في تلك الفترة على نمو القطاعات الخدمية وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية ساهم في تدهور مستوى الانتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية.

4- **أثر التضخم على توزيع المداخيل:** يلعب التضخم دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية عندما يساعد الأقلية منهم بزيادة مداخيل أكثر من الزيادة الحاصلة في معدل التضخم وعندما يلحق ضررًا بالأغلبية تقل الزيادات الحاصلة في مداخيل الاسمية عن الزيادات الحاصلة في معدل التضخم، بمعنى أن التضخم يؤدي إلى تزايد الدخول المتغيرة وفي نفس الوقت تناقص الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة.

## 2.2. مؤشرات التضخم في الجزائر (1990-2019)

### الفرع الأول: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI:

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا في الجزائر من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات إذ تستخدم في الجزائر رقم "لاسبير" indexlaspeyre والذي يتميز بكونه بأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الاحصاء الوطني للاستهلاك ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن تنفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة. **(دحماني ، 2018-2019، صفحة 66)**.

وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر ارتفاعا مستمرا وهذا ما سنوضحه في الدول التالي:

**الجدول رقم(03): تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CPI | 120.2 | 150.8 | 197.5 | 240.5 | 316.3 | 406.2 | 488.8 | 518.4 | 550.7 | 562.2 |
| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| CPI | 558.8 | 578.8 | 102.6 | 106.4 | 110.9 | 113.9 | 116.0 | 121.0 | 127.2 | 135.5 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| CPI | 141.0 | 149.1 | 167.3 | 171.5 | 179.5 | 186.44 | 196.34 | 208.61 | 207.86 | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (صباح و حرفي، 2020-2021، صفحة 100)

**الشكل رقم (02) تطور المؤشر العام لأسعار الاستهلاك الCPI خلال الفترة (1990-2019)**

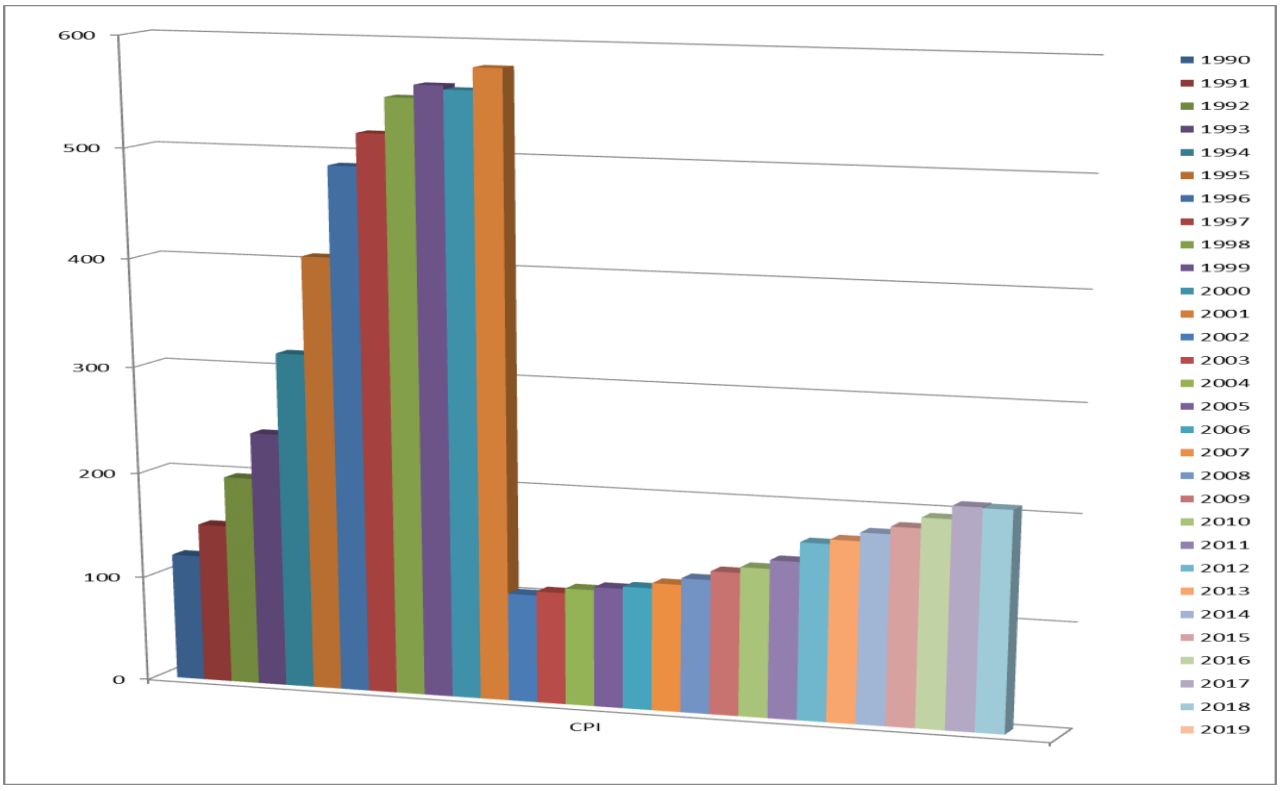


**المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.**

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك شهد ارتفاعا وهذا خلال الفترة (1990-2001) حيث بلغت بنسبة سنة 1990 ب120.2% وصل سنة 2001 إلى 578.8% إذ أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في ارتفاع من سنة لأخرى وهذا راجع للسياسة المتعلقة بتحرير الأسعار من خلال رفع الدعم عليها أما في سنة 2002 عرف هذا المؤشر انخفاضا كبيرا حيث بلغت نسبته 102.6% وهي أدنى قيمة سجلت خلال فترة الدراسة، ثم عادت لارتفاع ابتداء من سنة 2003 بنسبة 106.4% ولكن هذه الزيادات كانت بنسب طفيفة خلال السنوات المتبقية وهذا راجع إلى تطبيق الجزائر برامج الدعم الاقتصادي ودعم النمو وارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تعتبر أهم مؤشر

**الفرع الثاني: المؤشر الضمني PGDP:**

يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الانتاجية والاستهلاكية النهائية (دحماني ، 2018-2019، صفحة 67).

**الجدول رقم (04): تطور المؤشر الضمني PGDPفي الجزائر خلال الفترة 1990-2019**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة PGDP | 260.3 | 400.3 | 488 | 554.6 | 715.9 | 920.5 | 1141.6 | 1221.5 | 1183.3 |
| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| نسبة PGDP | 1311.7 | 1634.4 | 1601.6 | 1622.8 | 1758 | 1979.3 | 2291.5 | 2533.2 | 2695.2 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| نسبة PGDP | 3120 | 2771.8 | 3218.6 | 3791 | 4004.3 | 4105 | 309.4 | 289.2 | 293.6 |
| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | | | | | | |
| نسبة PGDP | 306.6 | | | | | | | | |

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: **(صباح و حرفي، 2020-2021، صفحة 102)**

**الشكل رقم (3) تطور المؤشر الضمني(PGDP) في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**

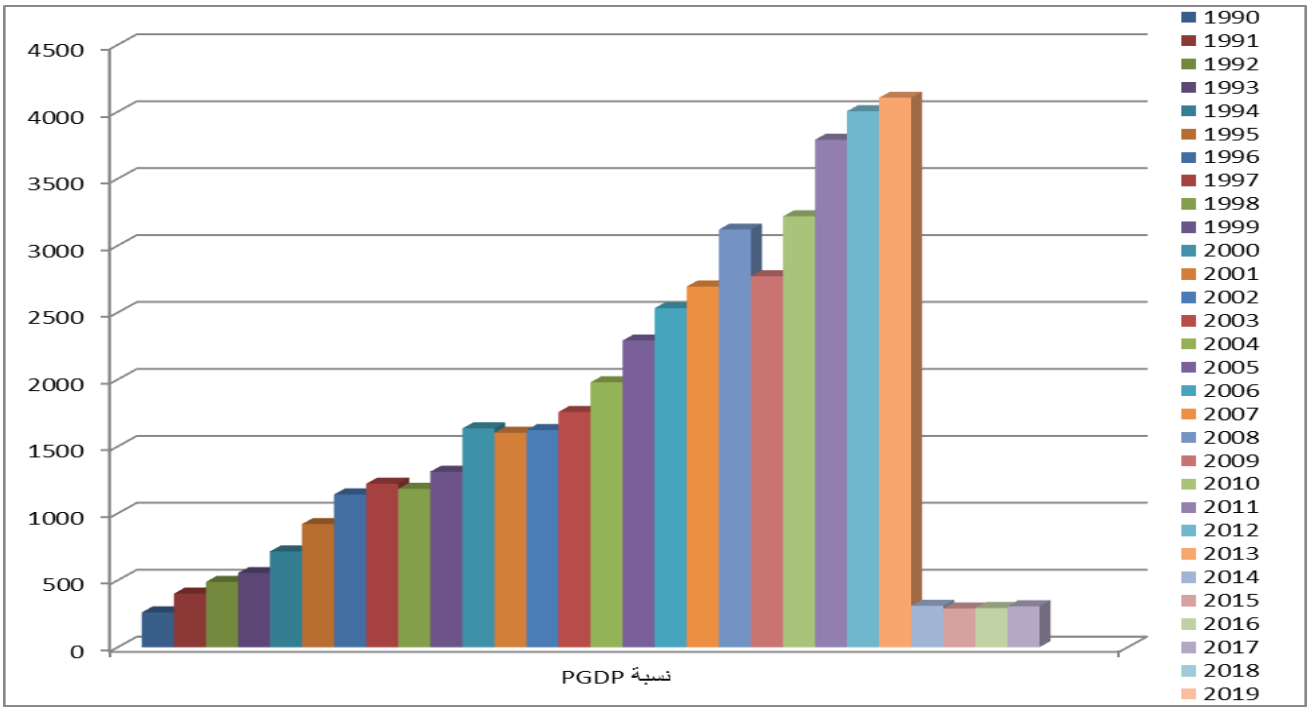


**المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.**

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن الرقم القياسي الضمني ابتداء من سنة 1990 قد شهد ارتفاعا بلغت نسبته 260.3% إلى غاية 1993 بلغت نسبته 554.6% ليبقى هذا الارتفاع مستمرا خلال السنوات الموالية وهذا يرجع إلى كون هذا المؤشر يتضمن السلع الاستهلاكية الوسيطة الإنتاجية وكذلك تطور المداخيل الجبائية للبترول التي أدت امتصاص فائض الطلب الكلي.

**الفرع الثالث: معامل الاستقرار النقدي**

سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع لمحلية فقط M2 والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) ونسبة النقود (الودائع) ويمكن توضيح التغيرات الطارئة على مستوى معامل الاستقرار النقدي ومعرفة مقداره خلال فترة 1990-2019 من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(05): تطور لمعامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.**

| B | ΔM/M | Δy/y | السنوات | B | ΔM/M | Δy/y | السنوات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 17.79 | 14.49 | 1.7 | 2006 | 10.61 | 11.41 | 0.80 | 1990 |
| 20.45 | 23.85 | 3.4 | 2007 | 22 | 20.8 | -1.20 | 1991 |
| 13.67 | 17.67 | 2 | 2008 | 29.47 | 31.27 | 1.80 | 1992 |
| 1.82 | 3.42 | 1.6 | 2009 | 9.39 | 7.29 | -2.10 | 1993 |
| 8.7 | 12.3 | 3.6 | 2010 | 16.6 | 15.7 | -0.9 | 1994 |
| 15.09 | 17.89 | 2.8 | 2011 | 5.66 | 9.46 | 3.8 | 1995 |
| 5.36 | 8.66 | 3.3 | 2012 | 13.54 | 14.64 | 4.1 | 1996 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.09 | 0.10 | 0.01 | 2013 | 17.15 | 18.25 | 1.1 | 1997 |
| 2.9 | 0.15 | - | 2014 | 14.47 | 19.57 | 5.10 | 1998 |
| 2.6 | 7.4 | 4.8 | 2015 | 10.74 | 13.94 | 3.20 | 1999 |
| 2.6 | 8.2 | 5.6 | 2016 | 11.93 | 14.13 | 2.20 | 2000 |
| 2.4 | 6.7 | 4.3 | 2017 | 42.61 | 47.22 | 4.61 | 2001 |
| 2.7 | 4.7 | 2 | 2018 | 13.15 | 18.75 | 5.6 | 2002 |
| - | - | - | 2019 | 9 | 16.2 | 7.6 | 2003 |
| - | - | - | - | 5.69 | 9.99 | 4.3 | 2004 |
| - | - | - | - | 2.69 | 8.84 | 5.9 | 2005 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: **(صباح و حرفي، 2020-2021، صفحة 103)**

**الشكل رقم(04) تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**

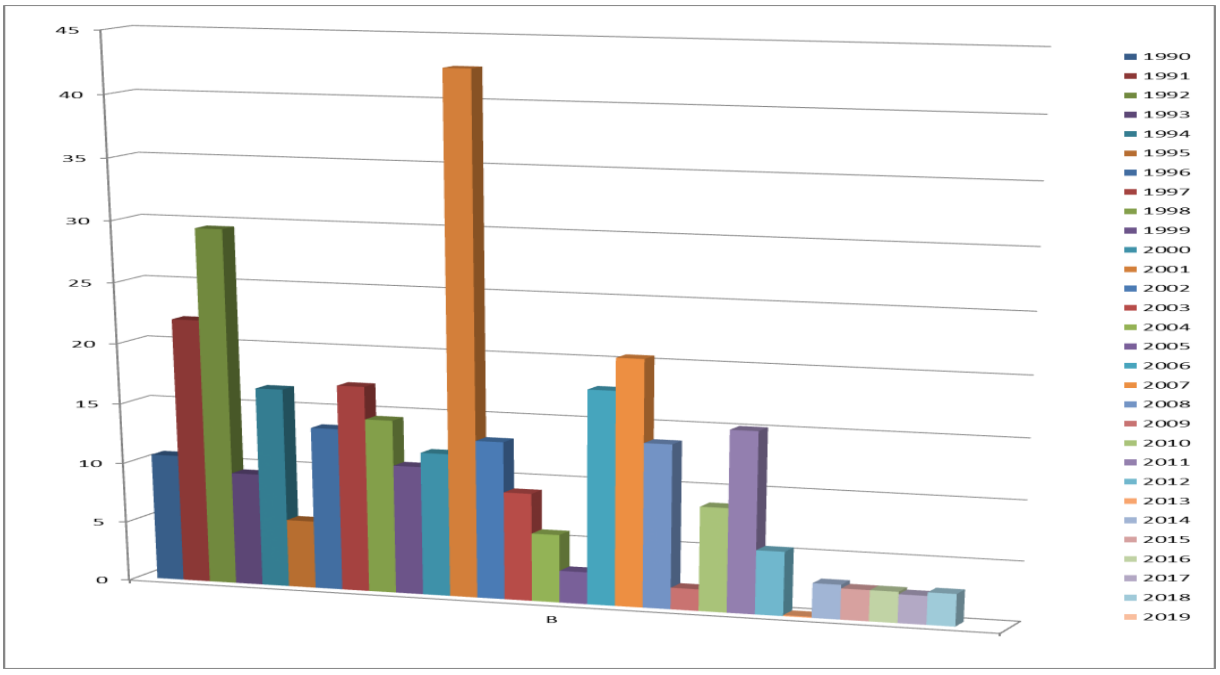


**المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.**

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر شهدت ارتفاعا في معدل نمو كمية النقود في المقابل كان هناك انخفاضا كبيرًا في قيمة الناتج الداخلي الخام وهذا راجع إلى الضغوط التضخمية التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينات وذلك لأن معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر، أما في سنوات (1991،1993،1994) نلاحظ أن هناك انخفاضا كبيرا في قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث بلغ نموه 2.1% و0.9% على التوالي، ويتضح لنا أنه خلال سنة 2001 معامل الاستقرار النقدي سجل قيمة كبيرة بلغت (B=42.61) حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 4.61% والتغيير الحاصل في السيولة المحلية M2 قدر ب 47.22%.

أما خلال الأربع سنوات (2009-2010-2011-2012) لوحظ أن معامل الاستقرار النقدي قد شهد انخفاضا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة ما عدا سنة 2011 والتي كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي

مرتفعة (B=15.09) نتيجة زيادة معدل نمو السيولة المحلية (17.89%) وانخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي(2.8%).

### 3.2. تطور معدل التضخم في الجزائر 1990-2019:

مع اصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك لتحرير التدريجي للتضخم المكبوت وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9% من المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990 ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية في أوائل السبعينات.

ولم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم بشكل في الجزائرية أولوية للسلطات ماعدا بعض التصريحات بالإشارة إلى ارتفاع الأسعار ولاسيما بيانات مجالس الوزراء التي تكرس في بعض الأحيان للظاهرة ولكن توجد أي خطة خاصة لمكافحة التضخم لأنه لم يشكل أي عائق كآلية لانخفاض القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وحماية القدرة الشرائية لهذه كانت الهدف الأساسي للسياسة التضخمية التي تبقى إذا محققة جدا.

ومن الجدير بالذكر بأنه تمت الاشارة للمرة الأولى إلى مكافحة أسباب التضخم في القوانين المتعلقة بالمخططات السنوية 1991 و1992 قانون رقم 90-37 بتاريخ 1990/12/31 والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر.

**الجدول رقم(06) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم% | 18 | 26 | 26.5 | 27.3 | 29 | 29.8 | 18.7 | 8.7 |
| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| معدل التضخم% | 5.0 | 2.6 | 0.33 | 4.22 | 1.41 | 2.58 | 3.56 | 1.64 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| معدل التضخم% | 2.53 | 3.53 | 4.86 | 5.34 | 3.91 | 4.32 | 8.89 | 3.29 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | | |
| معدل التضخم% | 2.92 | 4.78 | 6.40 | 5.59 | 4.27 | 1.95 | | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (صباح و حرفي، 2020-2021، صفحة 105)**

ومن أجل توضيح تلك التطورات قمنا بتمثيلها بيانيا من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم(05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**

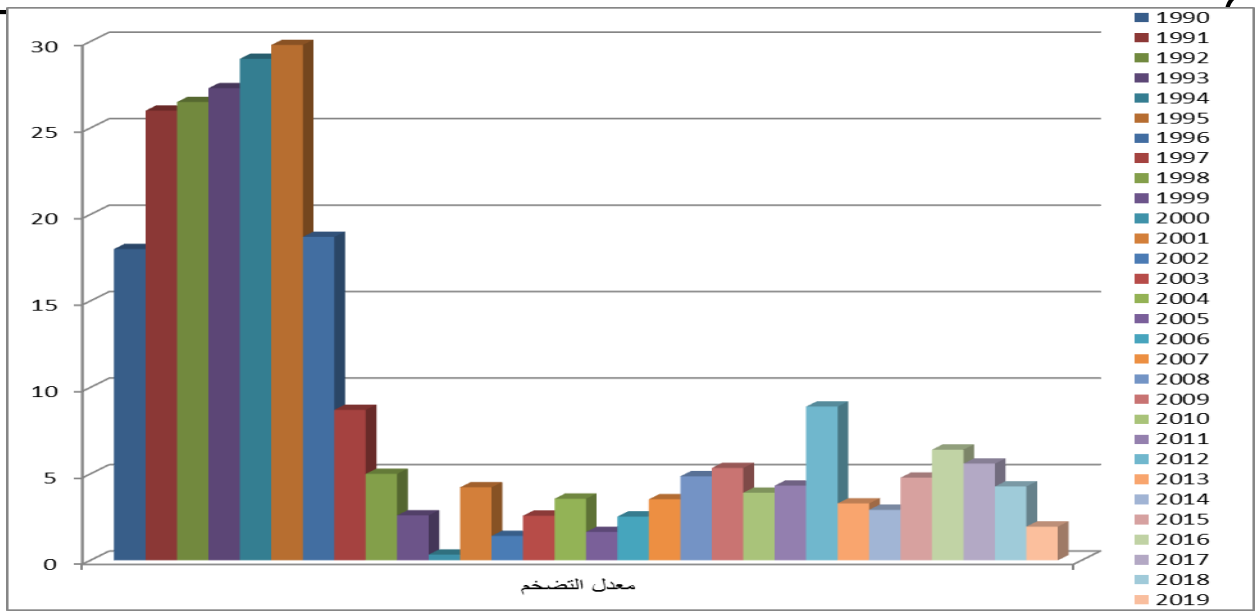


**المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.**

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم شهد ارتفاعا كبيرا ابتداء من سنة(1990-1995) حيث بلغت نسبته 18% سنة 1990 و29.8% سنة 1995 وسنة 1996 فقدر ب18.7% وهذا الارتفاع راجع إلى دخول الجزائر في مجموعة الاصلاحات المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي والمتمثلة في رفع الدعم عن مواد الاستهلاكية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة، وسياسة الخوصصة التي اتبعتها الجزائر سنة 1994 وهذا أدى إلى تسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع البطالة وخفض القدرة الشرائية للمواطنين، أما أقل قيمة لمعدل التضخم فقد بلغت 0.33% سنة 2000 وهذا راجع إلى زيادة الانتاج وانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

### 4.2. تقييم السياسة النقدية في معالجة التضخم.

إن التطرق إلى التوجه الجديد للسياسة النقدية لبنك الجزائر، يستدعي الاشارة إلى تطور مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2019، وتمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مقارنة بالفترة السابقة قد تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1999-2000، خاصة في فترة اعتماد برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14% وباعتماد السلطة السياسة النقدية توسيعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الانعاش والنمو الاقتصادي، هدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.

كما ساعدت عدة عوامل على تطوير الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول، تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، تحسن في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المعتبرة في حجم القروض على الاقتصاد، إلى جانب التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومية.

ويمكن أن نميز بين توجيهين مختلفين للسياسة النقدية التوسيعية حيث في التوجه الأول حاولت السلطة النقدية اتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكييف والتوسع، والتي امتدت فترته(2001-2005) وهدف الى بلوغ

مستوى مقبول في النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع بأحدث توسيع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم.

أما التوجه الثاني فتميز بالتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2019والذي تزامن مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

**خلاصة:**

من خلال ما سبق في دراستنا حول تقييم السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم ورغم استقلالية السياسة النقدية من سنة 1990 إلا أن الجزائر تحاول الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال عدة أدوات تتناسب مع طبيعة وخاصية الاقتصاد الوطني.

وتعمل الجزائر بهذه في اطار السياسة النقدية التوصيل إلى معدل التضخم المستهدف كل سنة حيث يتحقق هذا المعدل باحتواء الدولة للمعدلات العالية للتضخم والحد من أسبابه وآثاره في الجزائر.

## خاتمة:

تمثل السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة وأهداف السياسة النقدية بصفة خاصة والتي تتمحور حول أهداف أولية يعمل البنك المركزي من خلال متغيراتها التأثير على الأهداف الوسيطية والتي تتمثل هي الأخرى في المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر من الأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

وبغية استهداف ظاهرة التضخم والحد من آثارها على الاقتصاد والمجتمع يعمل البنك المركزي على توجيه جميع أدوات السياسة النقدية نحو هذه الظاهرة واستخدامها بشكل يجعل مستوى التضخم متماشيا مع الهدف.

وقد عمل بنك الجزائر على استهداف هذه الظاهرة منذ سنة2000والحد من خطورتها على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال بناء وضعية نقدية يمكن فيها التحكم في عرض النقود قدر الإمكان وبشكل يسمح بالتعامل الجيد والسليم مع ظاهرة التضخم وذلك بالإستناد على أدوات السياسة النقدية التي يمكن تطبيقها في الجزائر والتي تتناسب مع اقتصادها.

**أولا: النتائج.**

– السياسة النقدية تؤدي دورا محوريا في القضاء على التضخم، وذلك نظرا لأن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ترتبط بالزيادة في كمية النقود أو ارتفاع الطلب، أو ترتبط من جهة أخرى بانخفاض حجم المعروض أو بارتفاع الأسعار، غير أنه أحيانا قد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بالمستوى الداخلي خاصة في الاقتصادات التي تستورد السلع من الخارج، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– لا يمكن القضاء على التضخم من خلال تحقيق المرونة في الأسعار والأجور، حيث لا يمكن خفض الأجور غالبا في الاقتصادات التي تتمتع فيها بالمرونة، بل وهناك وسائل أخرى للقضاء على التضخم تتمثل في زيادة حجم الإنتاج في الاقتصاد مما يؤثر على مستويات العرض ويدفع لانخفاض الأسعار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

– اتجهت السياسة النقدية في الجزائر بالإنتقال ما بين مسارين، من السياسة النقدية التوسعية منذ 2011 (تميزت هذه الفترة بفائض في السيولة) إلى السياسة النقدية الإنكماشية (ضخ السيولة في ظل الأزمات الاقتصادية).

– انخفاض الإحتياطي الإلزامي إلى الحد الأدنى يعكس شكل الأزمة الحالية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي.

– لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي نتيجة لانهيار الإحتياطات بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار البترول وقرب انقطاع السيولة واقتراب الإفلاس فكان الحل الأنسب لعدم وقوع في فخ المديونية من جديد.

– اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم ما يسبب تدهور قيمة النقود ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية.

**ثانيا: الاقتراحات والتوصيات.**

من خلال ما تم عرضه من الجانب النظري والجانب التطبيقي وفي ضوء النتائج المحصل عليها فنقدم بكل تواضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات يمكن إنجازها فيما يلي:

- نقترح أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.
- العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الاقتصاد الجزائري، وإيجاد تقارب بين الطبقات المجتمعية من حيث الدخل.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة ما يتعلق بسيولة السوق المفتوحة.
- التحكم في عرض النقود لتحقيق الاستقرار النقدي وذلك لأن التوسع في إصدار الكتلة النقدية يؤدي إلى تفاقم حدة التضخم.
- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
- العمل على تنويع مصادر السيولة فلا يجب أن يبقى البترول هو المردود شبه الوحيد، خاصة أن أسعاره متذبذبة، الأمر الذي يمكن أن يزيد في استقرارية ميزان المدفوعات.

**ثالثا: آفاق الدراسة.**

وفي نهاية هذه الدراسة نأمل أن يحظى هذا الموضوع بالدراسة من جوانب أخرى تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل، لهذا سوف نحظى بمجموعة من المواضيع التي يمكن تناولها في المستقبل والتي نراها مكملة لموضوعنا هذا:

- أثر استرجاع السيولة على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر.
- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.
- العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية.
- ما مدى تطبيق الإصلاحات المصرفية في ضبط معدلات التضخم.
- تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر وآثارها على التضخم.
- محددات التضخم ودور السياسة النقدية في معالجته في الجزائر.
- استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

**1)** أحمد محمد صالح الجلال. (2005-2006). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

**2)** أمينة دبات . (2014-2015). السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

**3)** بلال فناشي. (2020-2021). فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقدي وبنكي، كلية علوم الاقتصادية. جامعة محمد البشير الابراهيمي.

**4)** بهاء الدين طويل. (2015-2016). دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي. باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر.

**5)** التعليمة رقم 09-2020 المؤرخة في 13 ماي 2020، المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية.(s.d.) .

**6)** جابر الزبيدي، و حسين بن سالم. (2011). التضخم والكساد، ط1. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

**7)** الجزائر، المادة(08) من نظام 02/04 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، لسنة 2004.(s.d.) .

**8)** الجزائر، المادة(08) من نظام 02/04 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، لسنة 2004.(s.d.) .

**9)** حسين رحيم. (2006). النقد والسياسة النقدية. (ط1، المحرر) عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

**10)** خلوط, ف. (2013-2014). آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراه.

**11)** الخيكاني نزار كاظم، و حيدر يونس الموسمي. (2015). السياسات الاقتصادية (الإصدار الطبعة العربية الثانية). عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

**12)** دبات, أ. (2017). السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية, 14

**13)** رابح دحماني . (2018-2019). أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. البويرة: جامعة أكلي محند أولحاج.

**14)** رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم، صندوق النقد العربي.

**15)** ساعد مرابط. (2017–2018). التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. سطيف: جامعة فرحات عباس.

**16)** سعيد هتات. (2005–2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية. ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح.

**17)** سمية حاجي. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة الدكتوراه الطور الثالث. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

**18)** شيماء محسن علاوي. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم. مجلة كلية بغدادا للعلوم الاقتصادية الجامعة، 48.

**19)** عبد اللطيف حدادي. (2016–2017). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. سيدي بلعباس: جامعة جيلالي اليابس.

**20)** عبد الله خباية. (2013). الاقتصاد المصرفي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

**21)** العصار, ر., & الحلبي, ر. (2010). النقود والبنوك، ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع.

**22)** علي مكيد. (2017). أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم. بحوث اقتصادية عربية، 78–79.

**23)** عمران , و. (2013–2014). دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، رسالة شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير. أم البواقي: جامعة أم البواقي.

**24)** فوزية عمران. (2018–2019). دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

**25)** كاظم الدعمي الدعمي. (2010). السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية (الإصدار ط1). عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

**26)** كريمة سلوكي. (2016–2017). فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. أدرار: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية.

**27)** كنزة دحان، و كريمة سلوكي. (2016–2017). فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. الجزائر: جامعة أحمد دراية.

**28)** محمد السريتي، و علي عبد الوهاب نجا. (2014). الاقتصاد الجزئي. دار التعليم الجامعي.

**29)** محمد راتول، و صلاح الدين كروش. (2014). مقالة علمية بعنوان تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66. 91.

**30)** محمد صالح الجلال. (2005-2006). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

**31)** المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40، ديسمبر 2019.

**32)** المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40، ديسمبر 2019، ص 17.(s.d.) .

**33)** من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2019،.(s.d.) .

**34)** من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40، ديسمبر 2019، ص 17. بالاطلاع على الموقع التالي(s.d.) .:

**35)** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (صباح يوسفط، فاطمة الزهراء حرفي، السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.(s.d.) .

**36)** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صباح يوسفط، فاطمة الزهراء حرفي، السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،. (2020-2021).

**37)** هيل عجمي الجنابي، و رمزي ياسين يسع أرسلان. (2009). النقود والمصارف، والنظرية النقدية، ط1. دار وائل للنشر والتوزيع.

**38)** وليد عمران. (2013-2014). دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، رسالة شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير. أم البواقي: جامعة أم البواقي.

**39)** يوسفط صباح ، و فاطمة الزهراء حرفي. (2020-2021). السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل. 96.

**40)** https : //www. Bank-of-algerai.dz/ht ml/bulletin-statisque AR-htm. (s.d.).